

المؤتمر العلمي الثالث عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

7 - 8 ديسمبر / كانون أول 2012

جدلية السلطة والثروة وسياسات التوزيع في الوطن العربي

المحور الثاني- الأبعاد الدولية



بحث بعنوان:

العولمة الاقتصادية وانعكاساتها في الاقتصادات العربية

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

## العولمة الاقتصادية وانعكاساتها في الاقتصادات العربية

### Contents

2	العولمة الاقتصادية وانعكاساتها في الاقتصادات العربية.....
3	العولمة الاقتصادية وانعكاساتها في الاقتصادات العربية.....
5	أولاً - مفهوم العولمة الاقتصادية:.....
6	ثانياً - أهم ملامح العولمة الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين:.....
8	ثالثاً - الاقتصاد السياسي والعولمة:.....
10	رابعاً - العولمة وسيطرة القطب الواحد (الهيمنة الأمريكية):.....
14	خامساً - طرق انتشار العولمة والشركات متعددة الجنسية:.....
16	سادساً - العولمة الاقتصادية والوطن العربي: .....
17	1 - الواقع الاقتصادي العربي وأهم المشكلات:.....
20	2 - أوضاع الدول العربية في ظل العولمة:.....
21	سابعاً - أهداف العولمة الاقتصادية ونتائجها المستقبلية في الوطن العربي:.....
23	ثامناً - كيف نواجه العولمة الاقتصادية في الوطن العربي:.....

## العولمة الاقتصادية وانعكاساتها في الاقتصادات العربية

أصبحت العولمة (Globalization) من أكثر الكلمات استخداماً في الأدبيات المعاصرة. وقد تم تعريف العولمة على أنها: إكساب الشيء طابع العالمية، وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً. وأضحت ظاهرة العولمة الهاجس الطاغي في المجتمعات المعاصرة، فهي تستقطب اهتمام الحكومات والمؤسسات ومراكز البحث ووسائل الإعلام. وتعاضم دور العولمة وتأثيرها على أوضاع الدول والحكومات وأسواقها وبورصاتها ومختلف الأنشطة الاقتصادية فيها.

( ومن الواضح والجدير بالإشارة معاً أن هذا المصطلح شاع في الوطن العربي وذاع وانتشر في الخطاب السياسي والاقتصادي وفي وسائل الإعلام المختلفة، شأن الكثير من المصطلحات الغربية - الأوروبية والأمريكية - الأكثر انتشاراً وتأثيراً على مجمل النشاط السياسي العالمي. مثلما شاع مصطلح **الخصخصة** في السنوات الأخيرة أيضاً وترافق معه، وراح كل متحدث أو كاتب في شأن من الشؤون الاقتصادية يطلقه في معرض الإشارة إلى عملية تحويل مشاريع القطاع العام والمنشآت الاقتصادية التابعة لدولة ما من دول العالم الراهن إلى شركات خاصة يديرها أفراد من أبناء هذه الدولة نفسها أو من يشاركونهم في إدارتها من خارجها ).<sup>1</sup>

ثمة فارق بين **العالمية** International وبين **العولمة** Globalization التي نحن في صدد الحديث عنها. لذلك لا بد من التفريق بين العالمية والعولمة. لقد استخدمت مفردات متعددة للتعبير عن **العولمة** أو .. معنى مدان لها قريب منها. على أن الكلمة الأكثر شيوعاً واستخداماً في هذا المجال Globalization وقد أخذت من كلمة Globe ومعناها: الكرة — الكرة الأرضية — الكرة الجغرافية، ولعل هذا هو الذي جعل بعضهم يترجمونها إلى الكونية.

وهناك من استخدم كلمة Mondialization من اللفظة الفرنسية Monde وتقابل بالإنكليزية World Universe وثمة من استعمل مصطلحاً هو في الأصل سياسي: **(الشمولية)** وهي **(الشمولية)** ذاتها Totalitarianism.<sup>2</sup>

مهما يكن من أمر/ فإن كلمة **العولمة** هي الأكثر شيوعاً في العربية، وهي تتميز بخصائص بنيوية جديدة على الأصدمة الاقتصادية والسياسية والتنظيمية والاجتماعية والثقافية. على المستوى السياسي، تقتضي العولمة الاعتراف بمحدودية النشاط السياسي على النطاق القومي في بلد محدد، وذلك بفعل العولمة كنظام شامل.

<sup>1</sup> - عبد المطلب محمود، العولمة وثقافة الطفل العربي، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العام العشرين للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، دمشق 18 - 21 كانون الثاني 1997، ص 662.

<sup>2</sup> - نصر الدين البحرة، مخاطر العولمة على الأطفال وعلى ثقافة الأطفال، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العام العشرين للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، دمشق 18 - 21 كانون الثاني 1997، ص 744.

يقول محمد عابد الجابري: (إنه إذا صدرت الدعوة إلى العولمة من بلد أو جماعة فإنها تعني إعمام نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة وجعله يشمل الجميع: العالم كله، وإنه طالما صدرت هذه الدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الأمر يتعلق بالدعوة إلى توسيع النموذج الأمريكي، وفسح المجال له ليشمل العالم كله. مما يعني أن العولمة الثقافة التي راحت تصل إلى أي مكان كل مكان تقريباً على وجه كرتنا الأرضية عبر وسائل الإعلام التي تتحكم الولايات المتحدة بخمسة وستين بالمائة من مجموع المادة الإعلامية في العالم، ستفقد بالنتيجة المتوخاة إلى قطع الصلة شيئاً فشيئاً بين الإنسان ومجتمعه ووطنه، والقفز فوق الوطن عبر صيغة العولمة هذه، وهذا ما يجب أن يرفضه العرب - ويجب أن يفعلوا - بل يرفضه المثقفون الأوروبيون قبلهم انطلاقاً من فكرة تقول بتعارض العولمة مع التعددية الحضارية ومع صلة الإنسان بوطنه وضرورة توحيد المجتمع الأوروبي ضد العولمة بصيغتها الأمريكية).<sup>3</sup>

ويعرف الدكتور إسماعيل صبري عبد الله العولمة والتي يفضل أن يستخدم مكانها مصطلح الكوكبة على أنها: (التداخل الواضح لأمر الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية).<sup>4</sup> لماذا ابتعد الدكتور إسماعيل صبري عبد الله عن المفهوم الدقيق للعولمة؟ والذي يعني هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي وانتشاره بعمق لا بل هيمنة النمط الأمريكي سيما وهو يقر بأن الرأسمالية كنمط إنتاج تتغير ملامحها وأساليبها في الاستغلال عبر الزمن. كما انه يربط بين نشأة العولمة وانتشار الشركات متعددة الجنسية.

( ما هي العوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة العولمة في الوقت الراهن ؟ وهل هذا يرجع إلى انهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة ؟ وهل العولمة تتضمن زيادة التجانس أم تعميق الفوارق والاختلافات ؟ وهل الهدف هو توحيد العالم أم النظم المجتمعة عن طريق الحدود المصنوعة ؟ وهل العولمة تنطلق من مصادر رئيسية واحدة، أم تنطلق من مصادر متنوعة ومتداخلة ؟ وهل تنطلق من عوامل اقتصادية وإبداع تقني أم من خلال الأزمة الايكولوجية ؟ وهل هي عبارة عن اتحاد لكل هذه العوامل أم انه لا تزال هناك أبعاد أخرى ؟ وهل العولمة تتميز بوجود ثقافات عامة أم مجموعة من الثقافات المحلية المتنوعة ؟ وهل العولمة غامضة، أم أنها تحول بارز على المدى الطويل بين العام والخاص، وبين المحلي والخارجي، وبين المغلق والمفتوح؟ وهل هي

<sup>3</sup> - محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، العولمة نظام وإيديولوجيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، ص 149.

<sup>4</sup> - إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة الطريق العدد 4 تموز/ آب 1997 ص 47.

استمرار لنمو الفجوة بين الفقراء والأغنياء على جميع المستويات؟ وهل العولمة تتطلب وجود حكومة عالمية؟<sup>5</sup>

إن جوهر عملية العولمة يتمثل في تسهيل حركة الناس وانتقال المعلومات والسلع والخدمات على النطاق العالمي. وتشمل الحركة والانتقالات التي تنتشر عبر الحدود ست فئات رئيسة وهي: البضائع، الخدمات، الأفراد، رأس المال، الأفكار، والمعلومات والمؤسسات).<sup>6</sup>

### أولاً - مفهوم العولمة الاقتصادية:

العولمة على المستوى الاقتصادي تعني هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي وانتشاره بعمق لا بل هيمنة النمط الأمريكي سيما وهو يقر بأن الرأسمالية كنمط إنتاج تتغير ملامحها وأساليبها في الاستغلال عبر الزمن. حيث تفترض العولمة الاقتصادية أن عمليات الإنتاج والمبادلات تجري على نطاق عالمي، بعيداً عن سيطرة الدولة القومية. بل: إن الاقتصاد القومي أو الوطني يتحدد بهذه العمليات. وهذا الوضع مغاير تماماً، لما كان عليه الحال في الإطار السابق، حين كانت الاقتصادات القومية هي الفاعلة، أما الاقتصاد العالمي فهو ثمرة تفاعلاتها.<sup>7</sup>

تعني العولمة الاقتصادية نظاماً تجارياً عالمياً مفتوحاً تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والبضائع والخدمات وعوامل الإنتاج خاصة رأس المال عبر الحدود الدولية وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف هي القاعدة وهذا يؤدي في النهاية إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال.<sup>8</sup>

وتتحول فيه قوى السوق العاتية إلى نظام اقتصادي عالمي تفرض فيه الشركات المتعدية الجنسية والمنظمات العالمية الحاكمة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي انسجاماً بل تطابقاً بين جميع الدول ومهما كانت مواقعها وتفصيلاتها،<sup>9</sup>

ويذهب الاقتصادي المعروف، بول سوزي إلى أن العولمة هي صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة إلى دائرة عولمة الإنتاج الرأسمالية، مع عولمة رأس المال الإنتاجي وقوى وعلاقات الإنتاج الرأسمالية مما يقود إلى إخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية

<sup>5</sup> - انظر دراسة أحد ابرز علماء السياسة الأمريكيين جيمس روزانو، ديناميكية العولمة نحو صياغة عملية، قراءات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1997 نقلًا عن السيد يسن، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 228 شباط 1998، ص 7.

<sup>6</sup> - د. مصطفى محمد العبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والاقتصاديات العربية، بحث منشور في مجلة الفكر السياسي، العددان الرابع والخامس، منشورات اتحاد الكتاب العرب\_دمشق، شتاء 1998-1999، ص 304-318.

<sup>7</sup> - فالح عبد الجبار، مجلة (النهج) العدد 46، ص 152.

<sup>8</sup> - International Monetary Fund, no 26 (Special Issue on the Fund) September 1994, p. 1.

<sup>9</sup> - William K. Tabb " Globalization is an Issue, the Power of Capital is the Issue Monthly Review, vole. 49 no. 2 June 1997, p. 20.

العالمية والمركزية وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة،<sup>10</sup> ففي عالم معولم، ستتعدم الحدود ويزول التمييز بين الأسواق الوطنية المحلية والأسواق الأجنبية العالمية وستتزايد الاندماجات والاستحوادات والتحالفات بين المشاريع المتنافسة بحجة تقليص التكاليف وزيادة الكفاءة الإنتاجية والتسويقية لكل منها ويعترف دعاة العولمة بأن عولمة الأعمال والتمويل ستؤدي إلى الحد بدرجة كبيرة من قدرة الحكومات الوطنية على رسم سياسات اقتصادية وطنية مستقلة وعلى إضعاف سيطرة الحكومات على اقتصادياتها.<sup>11</sup>

وإذا كان الفكر الليبرالي الجديد Neoliberal هو الناظم الجوهري " للعولمة " فإن الليبرالية الجديدة تتجه الآن ضد الدولة القومية نفسها، كأداة ضبط وتنظيم، أي أداة تدخل ولجم على الصعيد القومي وعلى الصعيد العالمي، والفكرة المطروحة حالياً إن الرأسمالية تتشط الآن على المستوى الكوني، مديرة حركة رأس المال، والخدمات والسلع وبالطبع العمل. وهكذا فإن الاقتصاد المعولم يقع خارج نطاق تحكم الدولة القومية، مما يزيد في إمكانات الصراع والتنافس، ويريد من دور الشركات متعددة الجنسية ويحولها إلى شركات فوق قومية Trans – Nation ورأسمال طليق بلا قاعدة وطنية محددة وإدارة عالمية. ويبدو أن "العولمة" لم تفقد الدولة القومية الكثير من وظائفها كناظم وضابط اقتصادي فحسب، بل إن انتهاء الحرب الباردة، من جانب ثان، ساهم مع العولمة في تقليص وظائف الدولة العسكرية. الأمنية ... إلى حد غير قليل.<sup>12</sup>

### ثانياً - أهم ملامح العولمة الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين:

أخذت العولمة الاقتصادية أبعادها في المرحلة الراهنة بانتصار القوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وانتهاء الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية، فاستعاد النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي هيمنته وانتشاره بدينامية جديدة مؤسسة على اقتصاد السوق والموجة الثالثة ( ثورة المعلوماتية ) وإدماج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية، بحيث أصبحت هذه الاقتصادات أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها القمم الاقتصادية العملاقة، متخطية الحدود والقيود، مستندة إلى قوى السوق وبإشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المنظمة العالمية للتجارة خليفة (الغات).

### يمكننا تحديد أهم ملامح العولمة الاقتصادية مع بداية القرن الواحد والعشرين كما يلي:

- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة.

10 - عبد المنعم السيد علي العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية ولاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي المستقبل العربي العدد 290 ص 45.

11 - الدكتور عبد الهادي الرفاعي، الدكتور وليد عامر، سنان علي ديب، العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها.

12 - المصدر السابق، ص 154.

- تنامي دور الشركات متعددة الجنسية ( عبر القومية ) وتزايد أرباحها واتساع أسواقها وتعاضم نفوذها في التجارة الدولية وفي الاستثمار.
- تزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر وبخاصة في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية (والتحول إلى اقتصاد السوق).
- تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر، التنمية المستدامة، السكان والتنمية، التنمية البشرية، التلوث وحماية البيئة، والتوجه العالمي لتنسيق عمليات معالجة هذه المشكلات والتعاون في حلها.
- تعاضم دور الثورة التقنية الثالثة وتأثيرها في الاقتصاد العالمي ( التغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج ).
- بروز ظاهرة القرية العالمية، وتقليص المسافات نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات وزيادة الاحتكاك بين الشعوب.
- تطور وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم، واثار ذلك على اختلاط الحضارات والثقافات.
- تعاضم دور المعلوماتية، والإدارة، والمراقبة من إدارة نظم المعلومات.

ويهدف النظام الرأسمالي الذي يحكمه قانون تعظيم الأرباح والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلى التوسع وذلك عبر استثمار أرباحه والحصول على قروض من أسواق رأس المال. فإذا لم يتوسع يتعرض للركود والكساد والأزمات الدورية، والأمثلة التاريخية على هذه الأزمات كثيرة ومعروفة. ويؤدي التوسع إلى ظهور المنشآت الاقتصادية الكبرى وتركز وتمركز رأس المال.<sup>13</sup> ومن أهم آليات تحقيق ذلك عمليات الدمج بين المنشآت الكبرى أو استيلاء منشأة كبرى على منشأة أصغر منها عن طريق الشراء أو غير ذلك. كما انه في عملية التوسع تتراكم فوائض مالية لا تجد أحياناً مجالات مربحة في استثمارات حقيقية تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتجارة، بل تجد هذه الفوائض مجالاتها المربحة في المضاربة ضمن إطار الدولة الواحدة، كما أن هذه الفوائض

<sup>13</sup> - لمزيد من المعلومات ، يمكن العودة إلى كتاب رأس المال نقد الاقتصاد السياسي، كارل ماركس.

تضغط لتأمين حرية انتقالها من دولة إلى أخرى عبر إزالة القيود على حركة رأس المال. ومن الواضح أن أهم سمة للنظام الرأسمالي العالمي الراهن هو ما يسمى بـ (العولمة) المالية.<sup>14</sup> ( يتلازم معنى العولمة في مضمار الإنتاج والتبادل: المادي والرمزي مع معنى الانتقال من المجال الوطني، أو القومي، إلى المجال الكوني في جوف المفهوم تعيين مكاني جغرافي "الفضاء العالمي برمته" ، غير انه ينطوي على تعيين زمني أيضاً: حقبة ما بعد الدولة القومية: الدولة التي أنجبها العصر الحديث إطاراً كيانياً لصناعة أهم وقائع التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقد يستفاد من ذلك أن المنزع الراهن نحو إنفاذ أحكام العولمة، إذ يضع حداً لتلك الحقبة، يبدش لأخرى قد لا تكون حقائق العصر الحديث — السائدة منذ قرابة خمسة قرون — من مكونات مشهدها، وبالتالي يرسي مداميك ثورة جديدة في التاريخ، ستكون قوتها — هذه المرة . المجموعة الإنسانية بدل الجماعة الوطنية والقومية )<sup>15</sup>.

والجدير بالملاحظة أن تجد العولمة جوانبها التطبيقية في كافة المجالات باستثناء ما يتعلق بانتقال قوة العمل، ففي الوقت الذي تمارس فيه المراكز الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها مختلف أنواع الضغوط لتأمين حرية انتقال السلع والخدمات والرساميل ، فإننا نجدتها تضع مختلف القيود والعراقيل لمنع انتقال أو هجرة قوة العمل وبخاصة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. في حين اتصف القرنان الثامن عشر والتاسع عشر بدرجة أكبر بكثير من حرية الهجرة ، فمن المعلوم أن هجرة الأوروبيين إلى الأمريكيتين وإلى نيوزيلندا وأستراليا، وجنوب أفريقيا وإلى الكثير من أقطار العالم الثالث المستعمرة آنذاك مثلت صمام أمان للرأسمالية الأوروبية وساهمت في الحيلولة دون حدوث تغييرات اجتماعية كبيرة فيها بسبب البطالة المتفشية وانتشار الفقر والبيؤس في تلك المرحلة.<sup>16</sup>

### ثالثاً - الاقتصاد السياسي والعولمة:

يعلمنا الاقتصاد السياسي أن منطق التطور الرأسمالي يقضي بالتوسع المستمر خارج الحدود هكذا بدأ أمره قبل قرون حين انتقلت الرأسمالية من حدود الدولة القومية والاقتصاد القومي إلى عالم (ما وراء البحار) في عملية من الزحف الاستعماري واسعة، شملت معظم مناطق جنوب الأرض بحثاً عن المواد الخام ومصادر الطاقة واليد العاملة الرخيصة والأسواق، وحدث هذا مجدداً قبل قرن حين خرج النظام الرأسمالي العالمي من طور المنافسة الحرة إلى طور الاحتكار

<sup>14</sup> - أنظر د. محمد الأطرش، العرب والعولمة: ما العمل؟ ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعالم) نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 18 - 20 كانون الأول 1997، نشرت في مجلة المستقبل العربي العدد 229 آذار 1998 ص ص 101 - 102.

<sup>15</sup> - عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟ ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعولمة) نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 18 - 20 كانون الأول 1997، نشرتها مجلة المستقبل العربي، العدد 229 آذار 1998 ص 91 .

<sup>16</sup> - أنظر د. محمد الأطرش، العرب والعولمة: المصدر السابق، ص 106.



(الطور الإمبريالي). واليوم، في سياق الثورة التكنولوجية الكبرى وثورة المعلوماتية، يبلغ التوسع الرأسمالي ذراه، فيطرح بحدود جديدة: الحدود القومية داخل المعسكر الرأسمالي الميتروبولي نفسه، بعد أن أطاح منذ زمن بعيد بحدود المجتمعات التابعة المنتمية إلى مجموعة دول الجنوب. إن هذا النمط الجديد من التوسع هو ما يطلق عليه اسم العولمة، وسمته الأساسية هي توحيد العالم وإخضاعه لقوانين مشتركة تضع حداً فيه لكل أنواع السيادة. ولقد بدأت علائم هذا المسار منذ ميلاد ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات، قبل عقود، لتصل اليوم إلى نظام التجارة الحرة الذي أقر دولياً، بعد توقيع اتفاقيات (الغات) وتم التعبير عنه مؤسسياً في قيام المنظمة العالمية للتجارة، وفي قوانين وتدابير يلغي مفعولها مفعول القوانين المرعية في الدول الوطنية.<sup>17</sup>

العولمة وفقاً لتحليل الاقتصاد السياسي تعني: وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله. العولمة بهذا المعنى هي رسمة العالم على مستوى العمق (في مجال الإنتاج وإعادة الإنتاج) بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره (في مجال التبادل والتداول)، قد تمت. بعبارة أخرى، أن ظاهرة العولمة التي نعيشها الآن هي طليعة نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي — إلى هذا الحد أو ذاك — إلى الأطراف بعد حصرها هذه المدة كلياً في مجتمعات المركز ودوله. في الواقع لان عالمية دائرة التداول والتبادل بلغت حد الإشباع بوصولها إلى أقصى حدود التوسع الأفقي الممكنة وشمولها مجتمعات الكرة الأرضية كلها - باستثناء جيوب هنا وهناك — كان لابد لحركية نمط الإنتاج الرأسمالي وديناميكية من أن تفتح أفقاً جديداً لنفسها وان تتجاوز حدوداً بدت ثابتة سابقاً عن طريق نقلة نوعية جديدة بدورها تأخذ الآن الشكل المزدوج لعولمة دائرة الإنتاج ذاتها ونشرها في كل مكان مناسب تقريباً على سطح الكرة الأرضية، من ناحية وإعادة صياغة مجتمعات الأطراف مجدداً، في عمقها الإنتاجي هذه المرة، وليس على سطحها التبادلي التجاري الظاهر فقط، من ناحية ثانية، أي إعادة صياغتها وتشكيلها على الصورة الملائمة لعمليات التراكم المستحدثة في المركز ذاته. وهذا يعني سيادة نمط جديد للإنتاج الرأسمالي وعلاقات الإنتاج الرأسمالية تتناسب مع قوانين المرحلة الجديدة.<sup>18</sup>

(....) وهكذا نجد أن العولمة تفسح المجال واسعا أمام أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد من المال على حساب سياسة قديمة في الاقتصاد كانت تعتمد على الإنتاج الذي يؤدي إلى تحقيق ربح بينما اليوم فالاعتماد هو على تشغيل المال فقط دون مغارم من أي نوع للوصول إلى

17 - أنظر عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟ المصدر السابق ص 97.

18 - د. صادق جلال العظم، ما هي العولمة؟ مجلة الطريق العدد رقم 4، تموز/أب 1997 ص 20.

احتكار الريح: أنها مقولة تلخص إلى حد ما بعودة (شاييلوك المرابي اليهودي التاريخي) محملاً على أجنحة المعلوماتية والعالم المفتوح لسيطرة القوة المتغترسة، وعودته المدججة بالعلم والتقانة تقلب القاعدة القديمة القائلة: إن القوي يأكل الضعيف: إلى قاعدة جديدة عصرية عولمية تقول (السرّيع يأكل البطيء) وسمك القرش المزود بالطاقة النووية ومعطيات الحواسيب وغزو الفضاء يستطيع أن يبتلع الأسماك الأخرى والصيادين الذين يغامرون إلى ابعده من الشاطئ).<sup>19</sup>

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدوراً رئيسياً في دعمها للرأسمالية كنظام اقتصادي اجتماعي، وفي نجاح وتفوق الرأسمالية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فضلاً عن كونها طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أكبر سوق وأكبر دولة مصدرة في العالم، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من بناء اقتصاد رأسمالي عالمي حجر أساس في توجيهها دولياً على الصعيدين السياسي والاقتصادي والعسكري. ولما كانت أكبر دولة مصدرة فإن لها مصلحة في الإنماء الاقتصادي على الصعيد العالمي لكونه يغذي نموها الاقتصادي. وكي تحافظ على أنظمتها ومؤسساتها الرأسمالية في وجه التهديدات التي تكونها أنظمة اجتماعية اقتصادية أخرى وأهمها الشيوعية السوفيتية، أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية الكثير على انتشار اقتصاديات رأسمالية في بلدان أخرى وعلى الأخص لدى عدويها السابقين ألمانيا واليابان وفي بلدان أخرى في أوروبا الغربية وفي شرق وجنوب شرق آسيا بالإضافة إلى مشروع مارشال في أوروبا الغربية وإلى المساعدات الضخمة التي قدمتها إلى شرق آسيا استعملت الولايات المتحدة مساعداتها الخارجية لمناطق أخرى في العالم النامي لتعزز المؤسسات والاقتصادات الرأسمالية حيثما أمكنها ذلك".<sup>20</sup>

#### رابعاً - العولمة وسيطرة القطب الواحد (الهيمنة الأمريكية):

بعد انهيار الشيوعية وانفجار الاشتراكية من الداخل، وتفكك اليمين التقليدي، خرجت الليبرالية الجديدة باسم العولمة لتغزو كل الدول، وتدعو إلى حرية انتقال رأس المال، وإلغاء الحواجز الجمركية، وتطرح بالأنظمة، لتعزيز حرية المبادلات التجارية، مما أدى إلى تباعد بين النشاط المالي والنشاط الاقتصادي... فمن أصل 1500 مليار دولار تدخل العمليات اليومية على الصعيد العالمي هناك 1% فقط يوظف لاكتشاف ثروات جديدة وزيادة الخيرات المادية ويدور الباقي في إطار المضاربات.<sup>21</sup>

<sup>19</sup> - د. علي عقلة عرسان رئيس اتحاد الكتاب العرب، دمشق. أنظر الأسبوع الأدبي العدد رقم 602 الصادر بتاريخ 1998/3/14، ص 19.

<sup>20</sup> - بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعالم) نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 18 - 20 كانون الأول 1997، نشرت في مجلة المستقبل العربي العدد 229 آذار 1998، ص 84.

<sup>21</sup> - لمزيد من المعلومات، أنظر، اللوموند دبلوماسيك، تحقيق حول العولمة، ومجلة الحوادث العدد الصادر في 1998/5/29.

( عقب ما سببته الحرب العالمية الثانية من دمار، برز الاقتصاد الأمريكي كقوة مهيمنة في الاقتصاد العالمي. وقد استلهمت الولايات المتحدة موقعها القوي هذا بعد الحرب لخلق حلف دولي سياسي واقتصادي على أساس مساعدة ألمانيا واليابان وفي محاولة لإحداث نمو سريع في أوروبا الغربية وفي شرق وجنوب شرق آسيا لمواجهة التهديدات السوفيتية والصينية. وتحققت منذ الخمسينات مستويات عالية من النمو في تلك المناطق، وقابلتها مستويات عالية أيضاً من النمو في الاتحاد السوفيتي. ومع بداية تراجع الأداء الاقتصادي السوفيتي في أواخر الستينات، أخذ تحد اقتصادي جديد يذر بقرنيه في شرق وجنوب آسيا على شكل سلع تصديرية رخيصة الثمن ورفيعة الجودة أخذت تغرق السوق الأمريكية، وتهدد بخلق عجز جدي في الميزان التجاري. وازدادت مشكلة الولايات المتحدة هذه بسبب ارتفاع أسعار النفط عامي 1973 و 1974 وبالصعوبات التي رافقت التحول من اقتصاد صناعي إلى آخر قائم على الخدمات والتقنية في حقل الإعلام والمعلومات. وقد استطاعت الولايات المتحدة، على الرغم من المشاكل الجدية التي واجهت اقتصادها في السبعينيات والثمانينيات من أن تتحمل عجزاً ضخماً في ميزانها التجاري وأجرت إعادة بنیان لاقتصادها، واستعادت في أوائل التسعينات المبادرة في القوة الاقتصادية. وفيما ظلت أوروبا الغربية تقاوم ارتفاع كلفة الإنتاج فيها وارتفاع البطالة وعوائق أخرى، وفيما ظلت اليابان تتخبط في ركود اقتصادي منذ العام 1990 نهضت الولايات المتحدة واستعادت تفوق حصتها في الأسواق في صناعتي السيارات والكمبيوتر المهمتين، وأعدت تأكيد موقعها على أنها أكبر سوق و أكبر دولة مصدرة في العالم ولعل الأهم أنها بإنفاقاتها وبتفوقها في الأبحاث في حقل التقنية الرفيعة والتطور وضعت نفسها في موقع جيد يخولها الاستمرار في السيطرة على الأسواق العالمية لبرامج الحاسوب وشبكة الاتصالات العالمية (إنترنت) في مطلع القرن الحادي والعشرين).<sup>22</sup>

يمثل النظام الاقتصادي المعاصر مرحلة جديدة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وقد يكون من الممكن تسمية هذه المرحلة بـ (العولمة) كما هي محددة أعلاه، أو اقتصاداً دولياً أكثر تكاملاً واندماجاً. ويتسم النظام الاقتصادي العالمي المعاصر بعدد من الخصائص أهمها:

1. انهيار نظام بريتون وودز.
2. تزايد دور وأهمية الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي.

<sup>22</sup> - بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، المصدر السابق.

3 — تزايد دور وأهمية مؤسسات العولمة الثلاث ( صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة).

4. عولمة النشاط الإنتاجي.

5. عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال.

6. تغيير مراكز القوى الاقتصادية العالمية.

7. تغيير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.

8. تراجع أهمية ودور مصادر الطاقة التقليدية والمواد الأولية في السوق العالمية.

إن أهم البصمات بروزاً في الاقتصاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة هو التدويل المطرد الذي أصبح يتسم به الاقتصاد العالمي، ويظهر التدويل في نظرة أولية كبروز متعاضد لدور العلاقات الاقتصادية الدولية، بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي أو الوطني. وهذا واضح من خلال الدور المتعاضد الذي تقوم به وتقوده الشركات متعددة الجنسية العملاقة التي تمتد نشاطاتها وفروعها إلى مختلف أنحاء العالم، وتسيطر على شطر كبير ومنتام في عمليات إنتاج وتمويل وتوزيع الدخل العالمي. مع العلم أن هذا الدور يكون أحياناً غير مباشر وغير ظاهر، فأصبح من الممكن الآن الحديث عن مستوى اقتصادي عالمي متميز بآلياته ومشكلاته وآفاق تطوره عن/على المستويات الوطنية، تصبح النظرة للعالم باعتباره الوحدة الاقتصادية الأساسية.<sup>23</sup>

يقول توم فريدمان الأمريكي: ( نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة، العولمة هي الأمركة، والولايات المتحدة قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطيرة، وأولئك الذين يخشوننا على حق. إن صندوق النقد الدولي قطة أليفه بالمقارنة مع العولمة. في الماضي كان الكبير يأكل الصغير، أما الآن فالسريع يأكل البطيء ).<sup>24</sup>

ولكن العولمة بالمفهوم المعاصر (الأمركة) ليست مجرد سيطرة وهيمنة والتحكم بالسياسة والاقتصاد فحسب، ولكنها أبعد من ذلك بكثير، فهي تمتد لتطال ثقافات الشعوب والهوية القومية والوطنية، وترمي إلى تعميم أنموذج من السلوك وأنماط أو منظومات من القيم وطرائق العيش والتدبير، وهي بالتالي تحمل ثقافة (غربية أمريكية) تغزو بها ثقافات مجتمعات أخرى، ولا يخلو ذلك من توجه استعماري جديد يتركز على احتلال العقل والتفكير وجعله يعمل وفق أهداف الغازي ومصالحه. وأكد ذلك الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش حين قال في مناخ الاحتفال

<sup>23</sup> - د . رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت 1993.

<sup>24</sup> - جريدة الشرق الأوسط، العدد الصادر بتاريخ 1997/3/2 .

بالنصر في حرب الخليج الثانية: ( إن القرن القادم سيشهد انتشار القيم الأمريكية وأنماط العيش والسلوك الأمريكي ).<sup>25</sup>

مع ذلك فإن موقع الولايات المتحدة القوي في الاقتصاد العالمي ليس مطلقاً لأن الاقتصاد العالمي متعدد الأقطاب فمجملة اقتصاد أوروبا الغربية أضخم من الاقتصاد الأمريكي، وكذلك اقتصاد منطقة شرق وجنوب شرق آسيا بوجه عام. كما أن الاقتصاد الأمريكي مازال يواجه مشاكل جدية قد تهدد نموه في المستقبل ومن هذه المشاكل العجز في الميزان التجاري، وعلى الأخص مع شرق آسيا البالغ قرابة 160 مليار دولار في السنة وديون دولية متراكمة تروى على الألف مليار دولار وكانت الولايات المتحدة قد اعتمدت التسامح تجاه العجز التجاري على أنه جزء من إستراتيجيتها الرامية إلى تقوية حلفائها الرأسماليين عقب الحرب العالمية الثانية ولكن حجم العجز وثباته ابقيا الضغط على الدولار الأمريكي وبقي الخطر ينطوي على التسبب في انخفاض مفرط في قيمة الدولار. لقد استطاع الدولار الحفاظ على مركز قوي نظراً إلى ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأمريكي والى غياب عملة بديلة قادرة على الاستمرار ولأن اقتصاديات شرق آسيا يهتما بقاء الدولار قوياً لتنشيط صادراتها إلا أن استمرار العجز مشفوعاً بنمو الاقتصاد الصيني نمواً سريعاً علماً بأن الصين تصدر سلعاً كثيرة إلى الولايات المتحدة. لقد أدى العجز في الميزان التجاري إلى توسع الاستثمارات الأجنبية وخصوصاً اليابانية منها في الولايات المتحدة وكذلك إلى شراء قطاعات كبيرة من الاقتصاد الأمريكي ومنها العقارات والمؤسسات الصناعية والخدمات كما أن الدين الخارجي البالغ ألف مليار دولار والمتوجب في أكثره لليابان يفرض نزفاً مستمراً على الميزانية العامة ويحول دون توظيف موارد مهمة في الاقتصاد وفي الأنشطة الإنتاجية ولئن كان بالإمكان تحمل هذا الدين نظراً إلى الناتج القومي الأمريكي الذي يربو على السبعة آلاف مليون دولار فإن هذا الدين يبقي معيقاً للنمو السريع.<sup>26</sup>

للعولمة أهدافاً أبعد من الربح وأبعد من التجارة الحرة والحدود المفتوحة والأسواق الحرة، والخطر يكمن في ما يسمى بثقافة العولمة أكثر. تروج العولمة لأربع ثورات أساسية من المتوقع أن يكون لها تأثيراً كبيراً في حياة الناس جميعاً وسط تحديات هائلة. وهذه الثورات هي:<sup>27</sup>

- 1 . الثورة الديمقراطية.
- 2 . الثورة التكنولوجية الثالثة . أو ما بعد الثالثة.
- 3 . ثورة التكتلات الاقتصادية وبخاصة العملاقة.

<sup>25</sup> - الأسبوع الأدبي، العدد رقم 602 الصادر بتاريخ 14/3/1998 ص 19.

<sup>26</sup> - بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، المصدر السابق ص 85.

<sup>27</sup> - د. علي علي حبيش، العولمة والبحث العلمي، ملحق الأهرام الاقتصادي، العدد الصادر بتاريخ 1 ديسمبر 1998 ص 18.

4 - ثورة اقتصاد السوق وحرية التبادل التجاري، بعد قيام المنظمة العالمية للتجارة لتحل محل اتفاقيات الغات.

وفي إطار هذه الثورات وما ينتج عنها من آثار يتم بناء النظام العالمي، ويعتمد فيه الاقتصاد على استثمار الوقت بأقل تكلفه وعن طريق استخدام المعرفة الجديدة وتحويلها إلى سلع أو خدمات جديدة أو التحسين السريع والمستمر في المنتجات وطرق التصنيع والدخول بها إلى الأسواق بطريقة فعالة. ولم تعد التنمية الاقتصادية تعني التغيير من وضع سيئ إلى وضع أفضل بل المهم هو الوقت الذي يستغرقه هذا التغيير.

### خامساً - طرق انتشار العولمة والشركات متعددة الجنسية:

كيف تحدث العولمة؟ وبأي طريق أو من خلال أي قنوات تتم حركة وانتقال البضائع والخدمات والأفراد وراس المال والأفكار والمعلومات والرموز والاتجاهات وأشكال السلوك عبر الحدود؟ وما هو دور الشركات متعددة الجنسية في ذلك؟ تتم عملية انتشار العولمة من خلال أربع طرق متداخلة ومتراصة: <sup>28</sup>

1. من خلال التفاعل الحواري الثنائي الاتجاه عن طريق تقانة الاتصال.

2. الاتصال المونولوجي أحادي الاتجاه من خلال الطبقة المتوسطة.

3. من خلال المنافسة والمحاكاة.

4. من خلال تماثل المؤسسات " <sup>29</sup>

ولكن يجب أن لا ننسى الدور الكبير والهام والرئيس للشركات متعددة الجنسية في عملية الحركة والانتقال وبخاصة في مجال البضائع والخدمات ورأس المال والتي تعد من أهم عناصر الانتقالات الكونية في ظل العولمة.

وتعد الشركات متعددة الجنسية من أقوى القاطرات التي تستخدمها الرأسمالية في جر الاقتصاد العلمي باتجاه العولمة للأسباب التالية: <sup>30</sup>

1. الانتشار الواسع والسريع للشركات متعددة الجنسية، حيث وصل عددها إلى حوالي

40 ألف شركة يمتد نشاطها في كافة القطاعات ويغطي القارات الخمس. وقد بلغت

إيرادات أكبر 500 شركة متعددة الجنسية في عام 1996 نحو 11000 مليار دولار

وهذا يشكل 44% من الناتج المحلي العالمي الذي وصل إلى نحو 23000 مليار

<sup>28</sup> - أحد أبرز علماء السياسة الأمريكيين.

<sup>29</sup> - السيد يسين، المصدر السابق.

<sup>30</sup> - محاضرة ألقاها الدكتور مفيد حلمي حول العولمة - دمشق 1997/12/16.

- دولار. ( الوطن العربي 576 مليار).وتسيطر الشركات متعددة الجنسية على ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتلثي التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات.
2. أدى الدور الأساسي الذي لعبته الشركات متعددة الجنسية في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة إلى سيادة أنماط عالمية في الإنتاج – من حيث علاقات الإنتاج وشكل ملكية وسائل الإنتاج – والتسويق والاستهلاك والاستثمار والإعلان والدعاية.
3. يواكب العولمة أحياناً كثيرة تزايد دخول مالكي وسائل الإنتاج وارتفاع قيمة اسهم الشركات متعددة الجنسية وكذلك تزايد عدد المصرفيين من الخدمة في هذه الشركات وهذا يؤكد أن لا مكان للمشاعر والمواقف الإنسانية في النظام الرأسمالي العالمي. وإذا كان هناك خيار بين الإنسانية وحيوية الاقتصاد فليس للرأسمالية سوى الخيار الثاني، الذي أدى إلى فصل 43 مليون عامل من العمل في المؤسسات الأمريكية خلال عشرين عاماً.

وأصبحت الشركات متعددة الجنسية تتحكم بالاقتصاد العالمي. تتحكم بالإنتاج وتبادله وتوزيعه وتسعيه وتيسير الحصول عليه أو منع وصوله، كذلك تتحكم باستقرار مراكز صناعته في هذا المجال الجغرافي أو ذاك، وتتحكم بانتقال رأس المال وبخلق الأزمات أو حلها إنها تتحكم بعصب السياسة واعني الاقتصاد.

( وتبقى مسألة في منتهى الأهمية، وهي موقف المجتمعات المختلفة من العولمة، هناك معركة كبرى أيديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية تدور حول العولمة، هناك اتجاهات رافضة بالكامل، وهي اتجاهات تقف ضد مسار التاريخ، ولن يتاح لها النجاح. وهناك اتجاهات تقبل العولمة من دون تحفظات باعتبارها هي لغة العصر القادم، وهي اتجاهات تتجاهل السلبيات الخطيرة لبعض جوانب العولمة، وهناك اتجاهات نقدية تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة. وتذكر سلفاً أن العولمة عملية تاريخية حقاً ، ولكن ليس معنى ذلك التسليم بحتمية القيم التي تقوم عليها في الوقت الراهن، والتي تميل في الواقع إلى إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم، وتقديمها في صور جديدة. وهذه الاتجاهات برزت في أوروبا وفي فرنسا على وجه الخصوص، من خلال الموقف الرافض للحزب الاشتراكي الفرنسي، والذي تبلور بشكل خاص في تقرير الحزب الصادر في 3 نيسان/إبريل عام 1996 بعنوان: (العولمة وأوروبا وفرنسا) وهو يتضمن أعنف نقد للعولمة الأمريكية، فضلاً عن ذلك، بدأت تتصاعد داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حركات فكرية

مضادة للعولمة، لم تقنع بالنقد التفصيلي لكل جوانب العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ولكنها . أبعد من ذلك . تحاول أن تقدم البديل، ولعل ابلغ ما يعبر عن هذه الحركات النشطة حالياً الكتاب الذي حرره جيري ما ندر وإدوارد سميث عام 1996 وعنوانه: القضية ضد الاقتصاد الكوني ونحو تحول إلى المحلية، وهو يحتوي على أكثر من أربعين دراسة متعمقة ).<sup>31</sup>

### سادساً - العولمة الاقتصادية والوطن العربي:

تمثل العولمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي تحدياً خارجياً وخطيراً للبلدان العربية واقتصادياتها. فالوطن العربي مراقب ومهدد في نفس الوقت، يعيش مرحلة من التناحر والتآكل والتهميش فاقداً لأية إستراتيجية اقتصادية سياسية دينامية للدفاع أو للهجوم. أن عمليات الضغط والإضعاف التي تستهدف وطننا العربي من أجل زعزعة استقراره وتعطيل مؤهلاته حتى لا يبقى أمامه سوى الاندماج السلبي في آليات العولمة وبالصيغة التي يعرفها الأقوياء تحت اسم التدويل الشامل للاقتصاد أو (العولمة الاقتصادية).<sup>32</sup>

مازال الجدل قائماً بين ثلاثة تيارات فكرية متقابلة حول ظاهرة العولمة وأثرها الاقتصادي على بلداننا العربية فيرى التيار الأول أن العولمة أمر طيب ومفيد على وجه العموم. ذلك لأننا سنستفيد من التقدم التكنولوجي المتسارع ومن تكامل الاقتصاد العالمي الذي ربما يقدم فرصة لم يسبق لها مثيل للتخلص من الفقر ومنح ملايين البشر حياة أفضل. بالرغم من أن العولمة ستؤدي حتماً إلى خسارة الدول العربية لبعض سيادتها في توجيه اقتصاداتها كما تريد. ويدافع عن هذا التيار / مؤسسات العولمة الثلاث والولايات المتحدة الأمريكية وبعض رجال الأعمال والتكنوقراط. أما التيار الثاني فهو يرى أن العولمة أمر واقع ونتيجة موضوعية لتطور قوى الإنتاج في الرأسمالية والتقدم العلمي والتقني، وتقود إلى مزيد من التشابك والاندماج بين الاقتصادات المختلفة ألا أن هذه العولمة بأبعادها الحالية تثار حولها ملاحظات وانتقادات جديدة وجديه أهمها أن مكاسبها تطل عدداً قليلاً من الدول عدد سكانها لا تتجاوز 20% من إجمالي سكان العالم. في حين سلبياتها تطل معظم البلدان النامية وتؤدي إلى زيادة مشاكلها الاقتصادية وتعيق عملية التنمية فيها. ويتبنى هذا التيار بعض المفكرين في بلدان العالم الثالث وبعض القوى اليسارية والاشتراكية في الدول الرأسمالية.

التيار الثالث يرى أن العولمة هي أحد شرور النظام الرأسمالي العالمي، لأنها تسعى إلى تعويض اقتصادات الدول الرأسمالية المتقدمة عن انكماش أسواقها الداخلية، وذلك بنقل المزيد من عمليات الإنتاج بكاملها (وبخاصة الصناعات القذرة) من المراكز الرأسمالية الرئيسية إلى البلدان

<sup>31</sup> - السيد يسين، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 228 شباط 1998، ص 12 . 13

<sup>32</sup> - أنظر، الهادي مقبول وظاهر حسين و عبد القادر اللاوي، العولمة وانعكاساتها على العالم العربي - الرهانات والأفاق، أعمال ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط ، الإسماعيلية 1996، ص 290 .



النامية مع الاحتفاظ بقيادة العملية الإنتاجية في العالم، فالرأسمالية عن طريق العولمة تحاول حل مشاكلها الاقتصادية بتصديرها إلى بلدان العالم الثالث. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الأغنياء غناً والفقراء فقراً. يتبنى هذا التيار معظم القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية التي تعلم درجة الفقر وسوء التغذية والعطالة والأمراض المنتشرة والتبعية، والنهب المستمر لخيرات البلدان العالم الثالثية عن طريق الشركات متعددة الجنسية والتبادل التجاري غير المتكافئ. (وعلياً نحن في أرجاء أخرى من العالم تحديد موقفنا من هذه الهيمنة الأمريكية ومواجهتها وعلياً نحن في الوطن العربي أن نقرر كيف سنواجه هذا التحدي ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين بأساليب يؤمل أن تكون أكثر نجاحاً من تلك التي واجهنا بها حملة نابليون على مصر في عام 1798، أو تلك التي قابلنا بها انهيار الإمبراطورية العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى).<sup>33</sup>

## 1 - الواقع الاقتصادي العربي وأهم المشكلات:

تعاني البلدان العربية من انخفاض مستوى التجانس الاقتصادي والسياسي والاجتماعي أحياناً، ولمفهوم التجانس الاقتصادي أبعاد عديدة كالتفاوت في حجم الموارد البشرية والتفاوت في حجم الموارد الطبيعية والتفاوت في حجم ومستوى وسائل الإنتاج والتقدم التقني والتفاوت في توزيع الدخل وحجمه، أما التجانس السياسي فيبدو من خلال التفاوت أيضاً بين أنظمة الحكم التي تتراوح بين العشائري والملكي والجمهوري والعسكري وغير ذلك، ثم يبدو أيضاً من خلال وجود أو عدم وجود المؤسسات الديمقراطية والحزب الواحد الحاكم أو التعددية السياسية، و يبدو مفهوم التجانس الاجتماعي من خلال التفاوت في مستوى التعليم ونسبة الأمية ومستوى الخدمات الصحية والخدمات الثقافية وغيرها.

يقدر عدد سكان الوطن العربي حسب تقديرات عام 1995 بنحو 256 مليون نسمة مقابل 139 مليون نسمة عام 1973، ثم وصل إلى حوالي 364 مليون نسمة في عام 2011 وهذا يمثل 5.2% من عدد سكان العالم البالغ حوالي سبعة مليارات نسمة. وتشير بعض الإحصائيات أن عدد سكان مصر وحدها يمثل ربع سكان الوطن العربي تقريباً في حين أن ثلاث دول عربية أخرى يفوق تعدادها العشرين مليون هي السودان 29 مليون والمغرب 27 مليون والجزائر 27 مليون نسمة أما الدول التي لا يتعدى عدد سكانها مليون نسمة هي قطر 593 ألف والبحرين 558 ألف وجيبوتي 570 ألف نسمة. ويعتبر معدل النمو الطبيعي للسكان في الدول العربية من أعلى

<sup>33</sup> - بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعالم) نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 18 - 20 كانون الأول 1997، نشرت في مجلة المستقبل العربي العدد 229 آذار 1998 ص 89 .

المعدلات في العالم. إذ يقدر بحوالي 4.2% سنوياً في المتوسط مقارنة بنسبة 0.6% في المتوسط للدول الصناعية المتقدمة و1.7% في المتوسط للعالم ككل.<sup>34</sup>

أما من حيث إجمالي الناتج المحلي فإنه يمكن التمييز بين أربعة مجموعات من الدول العربية تتشابه إلى حد بعيد في خصائصها وهيكلها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك في أنماط أدائها الاقتصادي، المجموعة الأولى: و تشمل الإمارات \_ السعودية \_ عمان \_ قطر \_ ليبيا \_ الكويت \_ إذ يمثل الناتج الإجمالي المحلي لهذه المجموعة أكثر من 64.0% من إجمالي ناتج الدول العربية بالأسعار الثابتة في حين أن عدد سكانها يمثل أقل من 10.0% من إجمالي السكان في الوطن العربي، أما المجموعة الثانية: و التي تشمل البحرين \_ تونس \_ الجزائر \_ سورية \_ العراق \_ مصر، فإن الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة يمثل 29.0% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين أن عدد سكانها يمثل 54.0% من إجمالي السكان في الوطن العربي، والمجموعة الثالثة: تشمل الأردن \_ لبنان \_ المغرب، ويمثل الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول حوالي 4.0% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين أن عدد سكانها يمثل حوالي 15.0% من إجمالي السكان في الوطن العربي، أما المجموعة الرابعة: و التي تشمل جيبوتي \_ الصومال \_ السودان \_ موريتانيا \_ اليمن فإن الناتج المحلي الإجمالي يمثل 1.6% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين أن نسبة عدد سكانها تصل إلى أكثر من 20.0% من إجمالي سكان الوطن العربي. أما متوسط دخل الفرد يتراوح من حوالي 300,0 دولار في (الصومال) إلى أكثر من 40000,0 دولار في قطر. وانطلاقاً من هذه الحقيقة فإنه من الصعب العثور على بلد عربي يمكن أن يمثل الدول العربية كمجموعة.

ولابد من التنبيه إلى خطورة استمرار التباين الاقتصادي و تراجع العمل العربي الاقتصادي المشترك بين البلدان العربية أياً كانت الخلفيات في ذلك، إذ تظهر بعض المؤشرات أن التجارة العربية البينية لا تزيد عن 7.0% من التجارة الخارجية العربية، و بالمقارنة فإن التجارة البينية للمجموعة الأوربية تشكل 70% من إجمالي التجارة الخارجية للمجموعة، كما و تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد العربي أكثر اندماجاً مع العالم الغربي، و يتمثل ذلك من خلال المبادلات التجارية مع وجود وسائل اتصال و نقل أفضل بين البلدان العربية و الدول الغربية مما هو متوفر بين البلدان العربية ذاتها.

<sup>34</sup> - يوسف محمد بادي، دور التكامل الاقتصادي العربي في التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية، الأبعاد والنتائج، ندوة التكامل الاقتصادي العربي، رابطة المعاهد و المراكز العربية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية - تونس 1989، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1995.

ومع استقرار النخب الحاكمة في السلطة لمدة تقرب من ثلاثة عقود فقد شهدت المجتمعات العربية خلال هذه الفترة من التغيير أكثر وأعمق مما شهدته في أي فترة مشابهة في تاريخها الحديث (وربما في كل تاريخها) ففي العقود الثلاثة الماضية حدثت التغيرات التالية:<sup>35</sup>

1. تضاعف عدد السكان مرة ونصف.
2. ازداد حجم المدن بمعدل ثلاث مرات.
3. ارتفع عدد المدارس و الجامعات خمس مرات.
4. تضاعف متوسط الدخل ثلاث مرات.
5. تضاعف الحجم المطلق للطبقة العاملة الحديثة ثلاث مرات.
6. ارتفع عدد أجهزة الراديو خمس عشرة مرة.
7. ارتفع عدد أجهزة التلفزيون خمسة و عشرون مرة.
8. انفجرت في المنطقة خمسة حروب ممتدة أو أكثر.
9. تضاعف عدد المسافرين إلى خارج الوطن العربي خمس عشرة مرة.
10. ازداد حجم الديون الخارجية لبعض الدول العربية أكثر من ثلاثين مرة.
11. ازداد حجم أرصدة بعض الدول العربية في الخارج أربعين مرة.

هذه قائمة بأهم التغيرات العميقة التي حدثت في الدول العربية على مدى ثلاثة عقود مضت، وقد لا تبدو مفردات هذه القائمة لأول وهلة كافية، و مترابطة، أو ذات معنى خاص، ولكن المتأمل لا بد أن يدرك الأبعاد الإضافية المهمة التي تؤشر لهول أزمة الدول القطرية تجاه مجتمعها المدني، و بالتحديد تجاه الأجيال العربية القادمة.

على أنه من الممكن أن نشير إلى بعض المميزات الاقتصادية المشتركة لهذه الدول مثل سوء استغلال الموارد الاقتصادية، كما أن الاقتصاديات العربية أحادية الجانب تعتمد في مواردها على سلعة واحدة أو بعض السلع المحدودة و تتسم بتخلف وتفكك هياكلها الإنتاجية وانخفاض الإنتاج والإنتاجية كما أن الاقتصاديات العربية تتميز بضيق السوق المحلية العربية وتفتتها واعتمادها المطلق على التجارة الخارجية وضعف القاعدة التكنولوجية، ومن جهة أخرى فإنها تتميز بانخفاض متوسط الدخل الفردي وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة.

<sup>35</sup> - أنظر، خير الدين حسيب وآخرون، مستقبل الأمة العربية، التحديات ... و الخيارات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

## 2 - أوضاع الدول العربية في ظل العولمة:

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتجارب الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية وهيمنة القطب الواحد، وظهور الرحلة الجديدة من النظام العالمي العولمة ( لا بد لنا من التعرف على ما آل إليه الوضع في الوطن العربي:

- فقدت الدول العربية منفردة أو مجتمعة كل أهمية إستراتيجية وتحولت إلى ملعب يتلقى الأهداف.
- فقدت الموارد الطبيعية ومصادر وبخاصة النفط أهميتها وتراجعت أسعارها (تراجعت أسعار النفط إلى حوالي 11.5 دولار للبرميل اليوم بعد أن كان أكثر من 40 دولارا للبرميل في عام 1980). وبخاصته بعد تطوير التكنولوجيا التي تؤدي إلى تخفيض مكون الطاقة والمواد الأولية ما يسمى: (Energy and Material Saving Technologies).
- لم تحقق التنمية الشاملة في العقود الأربعة المنصرمة ما كان مأمولا فيه في معظم الدول العربية، بل لقد تراجعت أوضاع عدد من البلدان إلى أقل مما حققته في الستينات من معدلات نمو. وتراجعت الأوضاع في بلدان أخرى نتيجة الحصار المفروض على هذه الدول (العراق، ليبيا، السودان). وما زال الفقر والجهل والمرض سمة عدد كبير من السكان في بعض الدول العربية. والفقر لا يخلق الطلب الفعال. لهذا لا تعد أسواق معظم الدول العربية أسواقا كبيرة تغري الشركات المتعدية الجنسية.
- تراجع معونات التنمية الرسمية وهي في طريقها للاختفاء فيما عدا المعونات الإنسانية التي ستقدم في ظروف بالغة القسوة ومؤقتة. وبسبب زيادة التضخم، والبطالة في الدول الصناعية المتقدمة اخذ عدد من المفكرين والسياسيين يندد بما يسمونه تبديد الموارد في الخارج وحجتهم في ذلك فشل التنمية في البلدان النامية رغم كل ما قدمته دول الشمال من معونات. وان الجماهير الفقيرة لم تتل من تلك المعونات إلا الرذاذ في حين استقر الجزء الأعظم في حسابات الفئات الحاكمة لدى البنوك الأجنبية.

- تراجع المصالح العليا للدولة بتعبيرها السياسي أمام المصالح الاقتصادية للشركات متعددة الجنسية المعولمة. وأضحى النفوذ السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية هو المفتاح إلى الأسواق العالمية بما يحقق الريح للشركات الأمريكية متعددة الجنسية والمعولمة.
- أصبحت الشركات متعددة الجنسية والمعولمة تنظر إلى مجتمعاتنا العربية على أنها المجتمعات العاجزة عن إنتاج غذائها أو شرائه بعائد صادراتها الصناعية مثلاً، وأنها لا تستحق البقاء وهي حالياً عبء على البشرية يمكن أن تعرقل تقدمها الذي حكمه دائماً قانون (البقاء للأصلح) وبالتالي يجب إسقاط البلاد التي تعيش رغم كل المساعدات في حال فقر الأغلبية من سكانها، من حساب هذه الشركات، وإن تترك وشأنها ولا تمنح أي معونات تنمية اكتفاء بالمنح الإنسانية في الظروف الاستثنائية.

### سابعاً - أهداف العولمة الاقتصادية ونتائجها المستقبلية في الوطن العربي:

وإذا حاولنا أن نصف منظور المجتمع العربي وهو يتقدم نحو القرن الحادي والعشرين نجد أن المجتمع العربي يتقدم نحو المستقبل كمجموعتين من البشر لا مجموعة واحدة، إحداهما ضئيلة الحجم و العدد تضم من اعتدنا أن نسميهم بالنخبة، والثانية كبيرة الحجم وهم الجمهور العام أو ما يسمى بالقاعدة. و المحقق هو وجود هوامش في كل من المجموعتين متداخلة مع المجموعة الأخرى لكن هذا التداخل لا يقلل من واقعية انقسام المجتمع إلى المجموعتين المذكورتين وهو يتقدم نحو المستقبل.

ومع ذلك فإن (المنطقة العربية يمكن تعريفها على أنها منطقة متصلة جغرافياً ولها تاريخ وثقافة وعقيدة مشتركة وتواجه تحديات التخلف والتبعية الخارجية والتجزئة وهي بذلك ترتبط بمصير واحد).

في ظل العولمة ظهرت بيئة ضاغطة تتراجع فيها مهمات الدولة في الوطن العربي لتصبح منحصرة في مجرد التسيير الإداري اليومي لسياسات وبرامج مفروضة من مؤسسات العولمة الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة ومؤسسات مالية دولية أخرى مثل هيئة المعونة الأمريكية وطبقاً لشروط ومتطلبات الشركات متعددة الجنسية حتى تستثمر في الدول العربية. (وبعبارة أخرى فإن المهمة الملقة على الدولة في الدول العربية وغيرها أضحت مجرد إدارة للآزمة أو سياسة إدارة الأزمات. ذلك أن إدارة الأزمة الاقتصادية تشير من وجهة النظر الرأسمالية، إلى أهمية تجنب تصاعد تراكم الفائض الهائل والمنتامي للرأسمال غير

المستثمر، أو الذي يمكن استثماره، في عملية توسيع النظام الإنتاجي. وهذا يعني أن سياسات تحرير التبادل التجاري والتدفقات العالمية لرأس المال والنسب العالية للفوائد وتنامي الديون الخارجية، ما هي إلا أساليب ووسائل ابتكرها النظام الرأسمالي العالمي بهدف الحيلولة دون فشل هذا النظام ولو كان ذلك على حساب البلدان النامية).

**مما تقدم يمكننا تحديد أهم النتائج التي تحصل عليها الدول العربية في ظل العولمة وفق**

**الآتي:**

1. في ظل تعدد أنماط الإنتاج في كافة البلدان العربية (نمط الإنتاج الرأسمالي، نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي، نمط الإنتاج غير الرأسمالي) فإن العولمة تهدف إلى تصفية أنماط الإنتاج غير الرأسمالية وتصفية شروطها لصالح سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي وحده وشروطه.
2. في ظل التزايد السريع لعدد السكان في الوطن العربي فيجب أن يظل هذا الحجم الكبير من الكتل البشرية يعمل وينتج ويستهلك في ظل شروط رأسمالية كلاسيكية أو شبه كلاسيكية.
3. تهدف العولمة إلى تحويل كل المنتجين المباشرين في البلدان العربية إلى العمل المأجور، أي جعل دخولهم تعتمد على السوق فقط، مع التراجع السريع للترتيبات الاجتماعية والقانونية والعرفية التي كانت تضمن للفرد حقا في دخل ما بمعزل عن اعتبارات السوق.
4. ستؤدي العولمة حتما في البلدان العربية إلى تزايد البطالة بجميع أشكالها وأنواعها لان التحول في شكل ملكية وسائل الإنتاج لصالح الملكية الخاصة سيؤدي إلى أن لطلب على قوة العمل في ظل العولمة ستكون أقل بكثير من عرض قوة العمل .
5. من المتوقع أن تؤدي العولمة إلى تعميق التخلع الاقتصادي في البلدان العربية، فقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد الوطني. ( حيث يصبح ارتباط قطاع الفوسفات في بلد ما بالمركز أقوى بكثير من ارتباطه بقطاع النفط مثلا في البلد ذاته، وهو القطاع الذي يرتبط بدوره بالسوق العالمية للنفط بالمراكز أكثر من ارتباطه بقطاع الزراعة المحلي وفي البلد نفسه).

6. سيكون من نتائج العولمة تصدير الصناعات الأكثر تلوثياً للبيئة من المركز إلى الدول العربية والعالمالتيه وتصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة بدلاً من الكثافة العالية لرأس المال.
7. سترتفع فاتورة الغذاء المستورد للدول العربية، بسبب تحرير التجارة في المواد الغذائية وإلغاء سياسات الدعم للصادرات في دول المركز.
8. سيكون الميل إلى تراجع الصناعات التحويلية في الوطن العربي بسبب عدم قدرتها على المنافسة ، بسبب اعتمادها على السياسات الحمايية لفترة طويلة من الزمن.
9. من المتوقع تراجع أهمية النفط العربي وذلك لان أهمية النفط العربي مرتبطة بمدى حاجة دول المركز الرأسمالي لهذا النفط. وربما يتم اكتشاف بدائل للنفط بسبب التقدم العلمي السريع والهائل.

أدى انتشار نمط الاستهلاك الغربي في البلدان العربية إلى استنفاد مواردها المالية وتشويه بنية الطلب في هذه البلدان وبخاصة الطلب الفعال والكبير للشرائح الغنية التي تتميز بشراستها لاقتناء كل ما هو مستورد وكل ما هو غالي الثمن. فالمظهرية الزائفة والإنفاق التفاخري لدى معظم هذه الفئة الاجتماعية متفشية بين الرجال والنساء سواء بالنسبة لشراء آخر صرعات (موضة) الملابس المصنوعة في الغرب أم اقتناء أحدث موديلات السيارات وأجهزة الاتصال وأجهزة (الكمبيوتر) الحاسوب وأدوات التسلية. وتكديس السلع الاستهلاكية الكمالية عالية الثمن في مختلف أركان المنزل. ( ونجد في بعض الأسر أن كل فرد فيها يمتلك جهاز كمبيوتر أو جهاز تلفزيون في غرفته وأحياناً هاتف وأجهزة تسلية أخرى ).

### ثامناً - كيف نواجه العولمة الاقتصادية في الوطن العربي:

ينظر العالم إلينا اليوم كأمة عربية واحدة لها حضارة عريقة ورغبة في بناء مستقبل أجيالها. ولا بد من التمثل الاقتصادي العربي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الأمريكية والأفريقية والآسيوية والاميركالاتينية بدلاً من تكريس السياسات القطرية الضيقة. ولا بد من اغتنام الفرصة لوضع أسس التعاون الاقتصادي العربي للدخول في النظام العالمي الجديد (العولمة)، ونحن نفترب من الألفية الثالثة للميلاد. ويمكننا الإشارة إلى عدد من الإجراءات التي بوساطتها يمكن مواجهة العولمة:

1. دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية وتأهيل الاقتصاد العربي للدخول في القرن الحادي والعشرين ضمن التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة.

2. قيام سوق عربية لرأس المال وحركته في إطار الوطن العربي، وضع إطار قانوني وتشريعات جديدة تتلاءم مع المتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية.
3. حرية انتقال عناصر الإنتاج والإنتاج وقوة العمل والأشخاص ورأس المال فيما بين الدول العربية. إضافة إلى حرية التملك والإرث.
4. توحيد السياسات النقدية والمالية والجمركية والنقل والترانزيت والتجارة الخارجية.
5. خلق مرصد عربي اقتصادي اجتماعي مهمته تقييم واقتراح السياسات الاقتصادية العربية، وتحديد الاختلافات وعوامل تلافيها. وهذا يتطلب خلية استشارية تضم الخبراء العرب تكلف بالتفكير في السياسات الاقتصادية العربية في ظل المتغيرات الدولية. ويمكن أن يكون لجامعة الدول العربية دور هام في إنجاز مثل هذا الأمر.
6. لا بد من استشراف آفاق المستقبل ووضع تصور مستقبلي لموقع الوطن العربي في المحيط الإقليمي والدولي وتصور مفهوم محدد للأمن القومي العربي، وتوقع مدى إمكانية قيام السوق العربية المشتركة وما يرتبط بها من قضايا الحماية والدعم والمنافسة والحرية الاقتصادية<sup>36</sup>.
7. وضع إستراتيجية بناء القدرة التنافسية والتي تعد من أهم عناصر الإستراتيجية العليا للتنمية الشاملة في الوطن العربي.
8. الارتقاء بالقدرات البشرية على مستوى الوطن العربي.

ويمكن أن يكون الدرس الذي تقدمه التجربة الصينية في تعاملها مع العولمة درساً هاماً بالنسبة لجميع الدول النامية والدول العربية خاصة. إذ تمكن هذا البلد من إطلاق عملية التنمية بجناحيها الاقتصادي والاجتماعي فنجح، واعتمد على إمكاناته وطاقاته الذاتية بالدرجة الأولى، كما حاول إصلاح بني اقتصاده الاشتراكي من دون أن يدمرها فأصلح وأراد أن يتعامل مع العولمة بعقل مفتوح ومن موقع قوة الاقتصاد الصيني فأضحت سوقه جاذبة للاستثمارات الخارجية الخاصة والعامة.

إن عالم المستقبل هو عالم التكتلات الاقتصادية، عالم الشركات والاستثمارات الكبرى، عالم النقانة والمعلوماتية، عالم الإدارة القادرة والقرار النافذ. لذلك يتوجب على البلدان العربية أن تخطو خطوات حاسمة في استمرارية لا رجعة فيها لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي العربي والوحدة

<sup>36</sup> - أنظر علي علي حبيش، المصدر السابق.



الاقتصادية العربية التي بدونها لن يستطيع العرب بناء اقتصاد عربي قادر على البقاء والمنافسة في عالم الاقتصاد المعاصر.

من دواعي الضرورة القصوى - إذاً - أن يتم التمييز بصفاء عقل عربي واحد موحد في رؤيته وفهمه للأمور فهماً علمياً وموضوعياً بعيداً عن التعصب من جهة، وعن التجرد من القيم والمبادئ الروحية والأخلاقية من جهة ثانية، بين العولمة المراد شيوعها بصيغتها الأمريكية وما تنطوي عليه من انحرافات خطيرة، وبين عالمية تسعى إلى إشاعة قيم ومعايير إنسانية تتفق وتطلعات أمم الأرض وشعوبها نحو العدالة والحرية والسلام والاستقرار والتكافؤ في العلاقات الدولية.

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

[alkafry@scs-net.org](mailto:alkafry@scs-net.org)